الفصل الثانى

مصدر السيادة فى الدولة

٧ — تمهيد :

نقطة البدء فى أى نظام سياسى ، هى تحديد « مصدر السيادة » أو « مصدر السلطات » فى هذا النظام ، على ضوء هذا التحديد تكون طبيعة سلطات الحكم وأجهزته فى داخل الجماعة .

وفى الأنظمة المعاصرة ، لن تجد نظاماً سياسياً ، يدعى القائمون فيه ، أن إرادة الحاكم هى مصدر السلطات ، كما قال لويس الرابع عشر ملك فرنسا يوماً ما — أنا الدولة — فالعصر لم يعد يسمح بالديكتاتوريات السافرة ، ولم يعد يحترمها .

وإنما سيدعى كل نظام لنفسه ، أياً كان لون هذا النظام ، رأسمالياً حراً ، أم شيوعياً ، أم نازياً ، أم ناصرياً ، انه يستند إلى الإرادة الشعبية ، ويقوم على الصالح العام ، وأن مصدر السلطة فيه ، أو مصدر السيادة هى « إرادة الشعب » :

ذلك أمر سيدعيه كل نظام لنفسه فى عصرنا الحاضر ، فكيف السبيل إلى التفرقة بين نظام ونظام ؟

فى ظنى أن هناك نظامين أساسيين لأشكال الحكم ، هما النظام الفردى ،

والنظام الديمقراطى ، فى الأنظمة الفردية ، تكون إرادة الحاكم ، أو الطبقة الحاكمة هى مصدر السلطة ، وفى الأنظمة الشعبية ، أو الديمقراطية ، تكون إرادة الشعب هى مصدر السلطة ، وهذا أو ذاك ينعكس أول ما ينعكس على أجهزة الحكم فى الدولة .

فى الأنظمة الفردية ، تكون أجهزة الحكم ، أجهزة حكومية من ناحية تشكيلها ومن ناحية تحديد مهامها ، ومن ناحية انقضائها ، بمعنى أن السلطة الحاكمة تكون لها اليد الطولى على هذه الأجهزة ، أو السلطات ، لا فرق فى ذلك بين الأجهزة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية ، أو أجهزة الأمن والإعلام . وهذا نتاج حتمى طبيعى لفردية الحكم .

وفى الأنظمة الشعبية ، تكون أجهزة الحكم . أجهزة شعبية من ناحية تشكيلها ، ومن ناحية تحديد مهامها ، ومن ناحية انقضائها ، بمعنى أن الشعب هو الذى يختار بإرادته الحرة ، طريقة تشكيل هذه الأجهزة ، ويحدد لها مهامها ، ويراقب سير هذه الأجهزة .

وهذا نتاج حتمى وطبيعى ، لكون الإرادة الشعبية ، هى مصدر السلطات . ولا يمكن لحكم فردى أن ينفذ من خلال أجهزة شعبية ، كما أنه لا يمكن لحكم ديمقراطى أن يقوم من خلال أجهزة ديكتاتورية للحكم .

وعن طريق أجهزة الحكم ، التى يتوسل بها النظام لتحقيق أهدافه ، يمكن لنا أن نحكم على طبيعة النظم المختلفة ، بغض النظر عما تعلنه هى نفسها عن طبيعتها ، وقبل أن نعرض بالبحث ، لمصدر السيادة فى الدولة الإسلامية ، لابد لنا أن نحدد أولا أهم انعكاسات النظام الديمقراطى على أجهزة الحكم ، ثم أهم انعكاسات النظام الفردى على هذه الأجهزة .

أولا : انعكاسات النظام الديمقراطى على أجهزة الحكم

٨ — مقدمة :

إذا تحدثنا هنا عن « الديمقراطية » فإننا نعنى المعنى الذى يستعمله الغربيون حين يطلقون هذا اللفظ ، ونعنى به الدلالة على مبـــدأ المساواة فى الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد الشعب ، ورقابة الأمة على الحكومة عن طريق هيئة تشريعية ، يشترك فى انتخاب أعضائها كل البالغين من أفراد الشعب . على أساس النظرية القائلة : صوت واحد للشخص الواحد . Equal SUFFRAG ومضمون ذلك هو حق الشعب المطلق فى أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه ، وعلى ذلك فإن « إرادة الشعب » هى مصدر السلطة والسيادة فى الأمة ، لا تحدها قيود ما خارجة عنها ، ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها .

هذا المعنى للديمقراطية ، وما يترتب عليـه مباشرة من اعتبار الشعب هو مصدر السلطة والسيادة ، لا بد أن ينعكس على أجهزة الحكم القائمة فى الدولة ، وأهم انعكاساته هى :

٩ — حرية الشعب فى تكوين الأحزاب :

حينما يندد واحد بيننا بالحكم الفردى ، ويحاول أن يوضح مثالبه للناس ، كى نخرج من نطاق الفردية ، إلى نطاق التنظيم الموضوعى للحكم ، حتى لا يطمئن الناس إلى وجود حاكم قد يحرص على العدل فى تصرفاته ، فيكتفون بذلك عن الأصل ، وهو التنظيم الموضوعى ، فمن الطبيعى أن تردد أبواق السلطة بيننا ، أن الشعب كفيل بالقضاء على الحكام الظالمين . وقد يبدو لهذا القول بريق ، يخدع الأبصار ، ولكن هذا القول يجب أن يؤخذ بحذر شديد . لماذا : ؟

لأن الشعب فى حقيقته هو مجموعة من الأفراد ، ومن بديهيات الأمور ، أن الفرد لا يستطيع أن يواجه سلطة ، ولا أن يتحداها ، هذه هى تجربة التاريخ التى وعتها الأمم التى أخذت طريقها إلى التقدم ، فالسلطة لا تحدها ولا توقفها إلا سلطة كما قال « مونتسكيو » .

Il FAuT par la disposition des choses, que Le Pouvcir ARRêT le pouvoir.

ولذلك إذا أردنا أن يكون لما نقول بعض الصدق ، فلابد أن يكون للشعب من التنظيمات السياسية ، ما يجعله قادراً من خلالها أن يفرض إرادته فى مواجهة سلطات الدولة .

فالأحزاب فى النظام الديمقراطى هى الأصل الذى ينبع منه كل سلطات الدولة ، فمن الطبيعى فى داخل أى جماعة ، أن تتعدد الآراء ، وأن تتباين وجهات النظر ، بحكم الاختلاف والتباين بين الأفراد ، وهـــذا الاختلاف والتباين ضرورى لإثراء الحياة ، وتعميرها ، وتقدمها ، وصدق المولى سبحانه حين قال « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً » . ولكى يصبح لهذا الاختلاف معنى وقيمة فى حياة الجماعة ، لا بد أن يكون هذا الاختلاف منظما ، وهذا التنظيم يشمل ناحيتين .

الأولى : أن ينظم كل أصحاب اتجاه صفوفهم ، فى جماعة أو فى حزب ، معروفة مبادئه ، محددة أهدافه ، مفتوحة أبوابه لكل من يريد الانضمام إليه من المواطنين .

الثانية : ان تنظم أصول الحركة بين الأحزاب المختلفة . وهذا أمر طبيعى لأن المفروض أن الجميع يضمهم وطن واحد ، وروابط مشتركة ، وإذا كان هناك اختلافات فما ذلك إلا لأن كل فريق يرى أنه عن طريق برامجه وأهدافه يمكن أن يحقق أكبر قدر من الصالح العام للجماعة كلها .

ويجب أن نفرق بين التنظيمات السياسية ، والتنظيمات المختلفة فى داخل الوطن كالتنظيمات المهنية مثلا ، فالتنظيمات المهنية دائرة عملها ودائرة اهتمامها أضيق بكثير من التنظيمات السياسية، إذ أن التنظيمات المهنية تحصر عملها أساساً فى طائفة واحدة من طوائف الشعب ، هى الطائفة التى تمثلها ، وفى رفع مستوى مهنة واحدة ، هى المهنة التى تضم أصحابها ، وهى إذا مدت اهتمامها إلى المسائل العامة ، فإنما ذلك يحدث بصفة عارضة ، ولظروف خاصة ، بينما التنظيمات السياسية تقوم على أسس فكرية فى الأصل ، وتشتغل بقضايا الوطن عامة ، ولا تقصر اهتمامها على طائفة دون أخرى ، وأبوابها مفتوحة لكل مواطن يؤمن بالأسس الفكرية التى تقوم عليها ، ويعمل من أجل تحقيقها .

ولو حاولنا أن نستخلص ضوابط عامة تحكم عمل هذه التنظيمات ، باعتبار أنها جميعاً تعمل فى إطار الصالح العام ، فإننا يمكن أن نحصر أهم هذه الضوابط فيما يلى :

ألا يكون لهذه التنظيمات قوات عسكرية خاصة بها :

وهذا قيد أساسى وضرورى ، لا يصح التخلى عنه تحت أى ظرف من الظروف، وإلا لتحول الحوار الفكرى بين أبناء الوطن ، إلى حوار بالرصاص، وامتنعت بالتالى حرية الشعب فى اختيار الاتجاه الذى يرغبه ، وأصبح صاحب القوة هو الذى يفرض اتجاهه بغض النظر عما تريده الأغلبية ، وتعرض أمن الجماعة كلها للخطر بسبب تفشى النزاعات العسكرية التى لا بد أن تنشأ بين الأحزاب المختلفة ، وهذا بلا شك أمر يضعف الجماعة ، ويفتت وحدتها ، ويعرضها للانهيار .

ألا تلجأ التنظيمات إلى التشكيلات السرية :

فالمفروض فى ظل النظام الديمقراطى ، أن الأوضاع مستقرة ومصونة ،

وأن مبدأ الانتخاب وما يترتب عليه من نتائج ، هو السبيل إلى تشكيل أجهزة الحكم ، وأن للتنظيمات وسائلها المستقلة فى الإعلان عن رأيها ، وفى الدعوة إليها وسط الجماهير ، وفى العمل الشعبى المنظم مساهمة فى حل المشكلات العامة .

وإذا كانت بعض التنظيمات السياسية فى الماضى قد لجأت إلى التشكيلات السرية ، فما ذلك إلا لأنها نشأت فى ظروف احتلال ، وفى ظروف غير مستقرة من الناحية السياسية ، أما إذا أخذنا بمبدأ الديمقراطية منهاجاً للحكم ، فإن مبررات قيام التشكيلات السرية للأحزاب تكون قد انتهت : وبالتالى تحظر قيام هذه التشكيلات .

احترام النظام العام :

ومعيار النظام العام ، معيار شديد التعقيد والاختلاف من مجتمع إلى آخر ، وإن كان ذلك قد يمكن الاحتكام فيه إلى دستور الدولة أو ما حرص على أن يؤكده ، وما حرص على أن ينفيه ، على أنه بطبيعة الحال ليس ثمة مانع أن يتبنى الحزب أفكارا مخالفة للدستور ، ويدعو إلى تغيير الدستور بين الجماعة ، على أن ذلك يجب أن يتم تغييره بالطريق الذى يحدده الدستور بقواعده المعروفة ، ويدخل بجانب الدستور ، قواعد العقيدة التى تؤمن بها الجماعة ، خاصة إذا كانت عقيدة إلهية .

إذا تم احترام هذه الأسس العامة من جانب الأحزاب السياسية ، فإن أى قيود أخرى على قيام الأحزاب ، تصبح قيوداً زائدة لا مبرر لها ، فليس من اللازم أن ينال الحزب شعبية معينة عند نشوئه ، أو مقاعد معينة فى البرلمان ، ذلك أن هذه مسائل تأتى مع الزمن ، ومع مزاولة الحزب لنشاطه ، وافتراض وجودها قبل أن يبدأ هو أمر مخالف للمنطق ، فضلا على أنه لا لزوم له ، لأن

الحزب إن لم يأخذ شعبية مع الزمن فإنه سيموت من تلقاء نفسه ، وسيصبح وجوده لامعنى ولا تأثير له ، كما أن اشتراط ذلك يدفع بأصحاب هذه الاتجاهات إلى النشاط السرى ، وفى هذا ما فيه من خطورة على مبدأ الاستقرار السياسى الذى يجب أن يسود الجماعة ، وكما يقولون ، إذا ارتفع صوت واحد معارض فانصتوا إليه باهتمام شديد ، ففى البدء كان موسى وعيسى ومحمد صوت معارض .

١٠ — احترام مبدأ الانتخاب :

وما دمنا بصدد أحزاب ذات اتجاهات فكرية مختلفة . وبرامج مختلفة ، فليس هناك مناص من المفاضلة بينها على أساس الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات الحرة ، على أن يشمل الانتخاب كل المناصب الرئيسية فى السلطتين التنفيذية والتشريعية ، بما فى ذلك منصبا رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ، واحترام مبدأ الانتخاب كما استقر فى الديمقراطيات الغربية يترتب عليه ، أن يصبح الشعب كله ممثلا فى السلطة خير تمثيل ، الحزب الذى فاز بالأغلبية ، يقوم بتشكيل الوزارة ، وله ممثلوه الشعبيون فى المجلس التشريعى ، والذى لم يفز يقوم بدور الرقيب على السلطة التنفيذية ، يناقش ويحاور ، ويستجوب ، ويطرح الثقة إذا لزم الأمر ، وله صحافته المعبرة عنه ، وله قواعده الشعبية المؤيدة له ، كل هذا يجعل الشعب والرأى العام دائماً ، هو مركز الثقل ، ومصدر السيادة الحقيقية .

وبديهى أنه جزء رئيسى من احترام مبدأ الانتخاب ، ألا يحاط هذا المبدأ بقيود تحد من فعاليته ومن قيمته ، كهذا القيد الذى استحدثناه فى تشكيل مجلسنا التشريعى من أن نصف أعضائه على الأقل يجب أن يكونوا من العمال والفلاحين ، فهذا القيد هو أولا وأخيرا قيد على حرية الانتخاب ، وهو قيد فى الدرجة الأولى على الفلاحين والعمال فى حريتهم فى اختيار من يمثلهم ، لأنهم إذا كانوا

هم الأغلبية الساحقة من الناخبين فهـذا القيد يكون على حريتهم هم أساساً فى الانتخابات ، وليس قيـداً لصالحهم ، وما وجد هذا القيد أساساً إلا للتمكين لحكم الفرد ، وإذا كنا نقول بأن حكم الفرد قد ولى ، فما يكون جدوى بقاء هذا القيد إذاً . !

والإصرار على بقاء هذا القيد ، يبدو متناقضاً من ناحيتين مهمتين :

* الأولى : انه من المتصور أن توضع قيود على حرية الانتخابات لصالح الأقلية ، كأن يعطى الحق لرئيس الجمهورية لتعيين عدد محدود من أعضاء المجلس التشريعى ، لتزويد المجلس بعـدد من الخبرات الهامة التى لا تستطيع بحكم تكوينها العلمى ، أن تأتى عن طريق الانتخابات ، أو بحكم انتمائها للأقليات الدينية .

من المتصور أن تعطى قيود لصالح الأقليات ، أما أن تعطى قيود لصالح الأغلبية فهذا غير مفهوم ، لأن هذه الأغلبية إذا ضمنا حرية الانتخابات ونزاهتها — وهذا أمر مفروض — فإنها تستطيع أن تأتى بمن تريد من ممثلين ، فهذا القيد فى حقيقته هو اتهام للأغلبية ، وليس احتراماً للأغلبية .

* الثانية : انه مما يثار منذ سنوات فى انجلترا ، قضية تضاؤل دور البرلمان الانجليزى ، لأن كثيراً من الأمور العامة التى تعرض عليه معقدة لدرجة لا يستطيع النائب أن يحيط بها تماما ، فى حين أن الوزير : يجىء لمناقشة الموضوع المطروح مزوداً بآراء الخبراء ، وأحيانا مصحوبا بهم ، الأمر الذى يرجح غالبا وجهة نظر السلطة التنفيذية ، فلم يعد للبرلمان م يحكم فيه إلا العموميات فقط .

وفى أمريكا حيث الإمكانيات المادية تسمح بالتغلب على مثل هذه المشكلة ، فإن النظام هناك يعطى لكل عضو فى الكونجرس ميزانية سنوية ضخمة ،

يكون بها جهازاً فنيا مساعداً له ، يعد له الدراسات المختلفة ، التى تمكنه من الإحاطة بجوانب القضية المعروضة .

فكيف بنا نحن ندفع إلى مقاعد مجلسنا التشريعى بأعضاء ، ربما بعضهم لا يجيد القراءة ولا الكتابة ، وربما كثيرون منهم لا يمكنهم الإحاطة بجوانب الموضوعات المختلفة التى تطرح عليهم ، لتعقد هذه الموضوعات حتى على المتخصصين .

١١ — حياد أجهزة الأمن والقضاء :

وأجهزة الأمن هى الجيش والشرطة ، ومهمة الجيش تحت أى ظرف من الظروف هى حماية أمن الوطن من الخارج ، ولا يصح أن يتخلى عن هذه المهمة ، وإلا خرج عن دوره الأساسى وأفسد حياة الوطن كلها .

وشرط أساسى للابقاء على الحريات الفردية ، وعلى الحوار الفكرى بين الأحزاب السياسية ، والاتجاهات الوطنية المختلفة ، وبمعنى محدد ، شرط أساسى لكى تكون الإرادة الشعبية هى مصدر السيادة ، ومنبع السلطات ، أن يتفرغ الجيش لمهمة حماية أمن الوطن من الخارج ، ولا يتدخل فى الحياة السياسية .

ولذلك كان غاندى يقول « الاستقلال كما ندركه هو إزالة السيطرة البريطانية ، والتحرر المطلق من الرأسماليين البريطانيين والهنود ، وهو أيضا التحرر المطلق من القوات المسلحة ، فالأمة التى يحكمها الجيش لن تكون أمة حرة » .

ولا يصح أن يقال إن مهمة الجيش هى حماية الدستور ، ذلك أن هذه هى مهمة الشعب يقوم بها عن طريق أجهزته الديمقراطية ، والشعب قادر على ذلك إذا لم يصادر على حريته فى إنشاء الأجهزة السياسية ، التى تجسم إرادته ، وتعطى

لها معنى حقيقيا ، بل إن الاعتداء على الدستور فى الواقع التاريخى لم يتأت إلا عن طريق الجيش ، أو عن طريق استعانة قوة مدنية بالجيش .

ولعل لنا فى الواقع التاريخى القريب ، ما يغنينا عن سرد المآسى التى يمكن أن تترتب على اشتغال الجيش بالسياسة ، فلا هو فى الحرب حارب ، ولا هو فى السياسة ساس . والنتيجة هى خراب عانى منه الوطن كله ، ودمر فيه الجيش نفسه .

ومهمة الشرطة الأساسية ، هى حماية أمن المواطن العادى .

وبديهى أنه فى ظل النظام الديمقراطى لا تحتاج السلطة إلى توجيه قوتى الجيش والبوليس لحمايتها ، ذلك أن السلطة هنا تقوم أساسا على تأييد شعبى ، وتعمل تحت ظل الرقابة الشعبية ، ويستطيع الشعب أن يسحب ثقته من الحكومة فى أى وقت ، ولذلك فهى ليست فى حاجة إلى اصطناع أساليب القهر للتمكين لها من البقاء .

والسلطة القضائية أيضاً يجب أن يتوافر لها استقلالها الحقيقى ، وحيادها بعيداً عن الصراعات السياسية ، وذلك حتى يمكنها أن تؤدى وظيفتها ، بعيداً عن أى تأثيرات تنعكس على حسن أدائها لواجبها الأول ، وهو إرساء العدل فى المجتمع ، ويدخل فى حياد السلطة القضائية ألا ندخل على القضاء صوراً ليست منه ، وهو القضاء الاستثنائى ، أو ما نقول عليه قضاء أمن الدولة ، وبه تكون السلطة التنفيذية هى الخصم والحكم فى نفس الوقت ، تشكل المحاكم من العناصر التى تريدها ، ثم تكون لها فى النهاية ولاية لتصديق على أحكامها . فلا يجب أن يحرم المواطن من قاضيه الطبيعى تحت أى ظرف من الظروف ، وليس من الطبيعى أن أعطى لمتهم فى جنحة ضرب ، كل ضمانات التقاضى ، بما فيها الاحتكام إلى درجات القضاء المختلفة ،

ثم أحرم متهما آخـــر بجناية خيانة الوطن ، أو قلب نظام الحكم ، من كل ضمانات التقاضى .

١٢ — علانية التصرفات العـامة :

وهى فى ظنى أحـد الركائز الأساسية للديمقراطية ، وذلك حتى تتحقق رقابة الرأى العام على تصرفات السلطات ، وذلك أمر طبيعى تحتاجه السلطة باستمرار ، باعتبارها نابعة من الشعب نبوعا عضويا ، وهى تحتاج إلى إقناع الإنسان العادى بسلامة تصرفاتها ، حتى يتعاون معها فى انجاح السياسة العـامة ، وحتى يشعر بولاء هذه السلطة له ، واحترامها لدوره فى الرقابة عليها .

وذلك نلاحظ آثاره فى كثير من الأصول المستقرة فى هذه النظم، فالأصل فى جلسات المجالس التشريعى هى العلنية ، التى تمكن أى فرد من أفراد الشعب أن يحضر هـذه الجلسات ، والأصـل أيضاً فى جلسات المحاكم هى العلنية التى تتيح لأى إنسان أن يحضرها ، وإذا لم يسمح بذلك أحيانا ، فهو الاستثناء الذى يوجد له ما يبرره من المصلحة .

ومقتضى هـذا أنه لابد من حرية الصحافة ، وحرية إصدار الصحف ، وحياد أجهزة الاعلام المختلفة ، بحيث تؤدى دورها فى نقل صورة أمينة للأحداث العامة إلى الشعب .

هذه هى أهم إنعكاسات مبدأ الديمقراطية الأساسى « الشعب مصدر السيادة » على أجهزة الحكم فى الدولة ، وهى إنعكاسات حتمية ، فلابد أن يكون للشعب أدواته لكى يكون لسيادته معنى ، أما إذا جرد الشعب من أدواته المعبرة عنه ، فإن أى كلام عن الديمقراطية بعد ذلك يصبح نوعا من الهراء .

ثانيا : إنعكاسات النظام الفردى على أجهزة الحكم

١٣ — تمهيد :

إذا أتينا للنظام الفردى أيا كان الشكل الذى يأخذه فى ممارسة الحكم ، فإننا نجد أن مصدر السيادة فى هذا النظام هى « إرادة الحاكم » . ولكن الدولة لكى تقوم تحت ظل أى نظام لابدلها من أجهزة ، فالحاكم لايستطيع مهما كانت قدراته أن يكون كل شىء ، ولذلك فإن انعكاسات الإرادة الفردية للحاكم لابد أن تصبغ أجهزة الحكم المختلفة ، وهى انعكاسات لابد أن تكون مناقضة لانعكاسات النظام الديمقراطى، بمعنى أن تكوين هذه الأجهزة لابد أن يكون تكوين سلطوى، وليس تكوين شعبى،ولعل ذلك يتضح أكثر ما يتضح فى :

١٤ — التنظيمات السياسية :

قلنا من قبل إن العصر الذى كان يمكن للحاكم فيه أن يباهى بديكتاتوريته قد انتهى ، فالعصر اليوم هو عصر الديكتاتوريات المقنعة وراء واجهات ديمقراطية .

ومن ثم فلابد للنظام الديكتاتورى من اصطناع تنظيم سياسى ، يأخذ شكلا شعبيا ، لكى يكون مؤيدا للحاكم فى كل ما يأتى ، وفى كل ما يدع ، ومعنى هذا الحتمى ضرورة القضاء على الأحزاب السياسية بالشكل الذى يسمح بها فيه فى النظام الديمقراطى .

وبهذا لايوجد سوى تنظيم السلطة يحتل الساحة كلها ، وتنشأ له قواعد فى القرى والمدن ، ويتدرج فى شكل هرمى ، على أن تكون كل الخيوط المحركة للقاعدة فى يد السلطة ، التى لابد لها أن تتربع على قمة الهرم ، وبذلك تضمن أن يبقى هذا الجسم الهائل فى قبضتها تحركه فى أى اتجاه تشاء . وتغدق على أعضائه

بما يجعلهم يشعرون دون غيرهم من المواطنين أن مصلحتهم الحقيقة مرتبطة ببقاء هـذا النظام دون سواه ، وأنهم وحدهم أصحاب الحق وأصحاب السلطة ، ومن دونهم هباء أو رجعيون أو خونة . . . وبطبيعة الحال فإنه تصطنع فى تكوين هذا التنظيم الوسائل الديمقراطية كالانتخاب أو الاستفتاء ، ولكنها كلها تستخدم بطريقة محسوبة ، بحيث لاتخرج نتائجها إلا على النحو الذى يريده الحاكم لها .

وبهذا التنظيم الأوحد فى الساحة يتحقق للحاكم مايريد من فرض سيادته على الدولة .

* تمنع أى تنظيمات شعبية سياسية فى مواجهة تنظيم السلطة .

* يتحول كل أصحاب الاتجاهات الأخرى المضادة فى الدولة إلى مجـرد أفراد ، لاتضمهم رابطـة ، ولا يسمع لهم صوت ، وبذلك يسهل على السلطة القضاء عليهم .

* تنعزل القيادات الشعبية عن قواعدها ، ويسهل القضاء عليها ، وتشويه صورتها أمام الناس ، دون أن يسمح لها بالرد أو الدفاع ، فضلا عن إبداء وجهة نظرها .

* يقوم التنظيم الأوحد بالترويج لمـا يريده الحاكم ، ومحاولة جذب العامة والناشئة إلى التنظيم تحت الواجهات المخادعة التى يصطنعها ، وبذلك تسود روح القطيع ، وتنعدم الموضوعية ، وتخفت كل الأصوات إلا صوت الحاكم الفرد .

* يقوم التنظيم بدور إرهابى بالنسبة للفئات المعارضة ، ويصطنع فى ذلك كل وسائل التجسس والارهاب ، لا يتقيد فى ذلك بقانون ولا يخضع لسلطة ، إلا السلطة العليا التى تصـدر أوامرها إليه فى شكل تعليمات شفهية أو سرية ، ويضحى بأى شىء فى سبيل المحافظة على استمرار النظام ، ولعل صورة «التنظيم الطليعى» الذى اصطنعه الاتحاد الاشتراكى ، لم تبعد بعد كثيراً عن الأذهان .

١٥ — أجهزة الأمن والقضاء :

ولأن النظام السابق يختلف مع الطبيعة البشرية التى تقوم على التنوع والاختلاف ، الذى هو فى حد ذاته ضرورى لإثراء الحياة وتقدمها وعمرانها . لذلك لا بد أن يجـــد هذا النظام مقاومة عنيفة من طوائف الشعب ، خاصة المتنورين منهم ، والذين لا تنطلى عليهم الشعارات البراقة ، ويدركون الحقائق مجردة .

هذه المقاومة الشعبية ، أخشى ما يخشاه الحاكم الفرد منها ، أن تتحول إلى مقاومة منظمة ومعلنة ، أى أن يضم أصحابها تنظيم ، وأن يصل صوت هذا التنظيم إلى الشعب ، ولذلك فإنه يلجأ إلى أساليب القهر مع أصحاب هذه الاتجاهات. وأدوات الحاكم فى ذلك هى الجيش والبوليس ، والقضاء أيضا حتى يعطى لاستبداده شكلا شرعياً .

وأهم أدوات الحاكم فى ذلك هو الجيش ، وذلك من ناحيتين :

• أنه لابد أن يضمن ولاء الجيش له ، وهو فى ذلك لا بد أن يغدق على أفراده ، بما يجعلهم ينسون أو يتناسون ولاءهم الأصلى للوطن كله ، ويحصرون ولاءهم للنظام الذى يقوم على رأسه الحاكم ، أو يجعلهم يعتقدون أن ولاءهم للنظام هو نفسه ولاؤهم للوطن .

ولكن هذا الاغداق لا يكفى لاستمرار الولاء ، فسيبقى من بين أفراد القوات المسلحة طائفة تشعر بأن النظام وعلى رأسه الحاكم يسير فى غير الاتجاه الوطنى السليم ، وقد تسعى إلى تغييره ، وطائفة أخرى تراودها أحلام السلطة والقفز عليها كما فعل الحاكم نفسه ، ولذلك لا بد أن تكون للحاكم عيون مفتوحة وآذان مرهفة فى داخل القوات المسلحة ، ويترتب على ذلك تولية أهل الثقة ،

وتنحية أهل الخبرة ، وتعرض القيادات للتطهير المستمر من العناصر التى يخشى الحاكم منها .

* الأمر الثانى أن يكون الجيش أداة إرهاب للمعارضين للنظام ، وأداة أمن وأمان للحاكم،وينصرف عن مهمته الأساسية وهى حماية الوطن من أعدائه فى الخارج ، وتضعف قدرات الجيش القتالية لانصرافه عن مهمته ، وتولى القيادة من هو ليس أهلا لها،ومن الطبيعى أن يدفع الحاكم بالجيش فى مغامرات عسكرية ، لا مبرر لها إلا إلهاء الجيش ، وصرف نظر الشعب عن مظالم الحاكم فى الداخل ، وقد تنتهى هذه المغامرة بكارثة ، ومن المحتم أنها لا بد أن تنتهى بكارثة ، يذهب ضحيتها الوطن كله ، هكذا فعل النظام النازى بألمانيا ، والنظام الفاشستى بإيطاليا ، والنظام الناصرى بمصر ، وليس سراً أن المعركة العسكرية الوحيدة التى انتصر فيها الجيش المصرى فى ظل النظام الديكتاتورى ، كانت هى معركة كرداسة الشهيرة ، والتى قادها رئيس أركان حرب الجيش المصرى وقتئذ ، ووقف يستعرض أسراه من الكرادسة الأشرار فى السجن الحربى ، ويجعل المرأة تمتطى زوجها ، والرجل يصفع أخاه .

وما يحدث مع الجيش يحدث مع الشرطة ، فتتحول إلى عيون للحاكم على المعارضين من أبناء الشعب ، أما أمن المواطن ، فإنه يصبح مسألة فى الدرجة الثانية ، فأمن الحاكم والنظام أولا ، ثم بعد ذلك يأتى أى شىء ، إن كان له متسع من الوقت أو المجهود .

ولذلك يحدث نوع من الانفصام بل والعداء بين الشعب من ناحية ، والجيش والبوليس من ناحية أخرى ، لأن الشعب يشعر أنهما أداة الحاكم الرئيسية فى فرض سلطانه .

أما القضاء فقد يكون من الصعب أن يتدخل الحاكم فيه مباشرة على نحو

مايصنع مع الجيش والبوليس،ولذلك فإنه يلجأ إلى إعطاء القضاء طابعاً مزدوجاً أو ثنائياً ، حيث يضطلع القانون بدور ضابط فى تنظيم العلاقات بين الأفراد العاديين وحدهم ، فى حين لا تنطبق التصورات القانونية على المجال السياسى الذى تنظمه إجراءات تحكمية . وهكذا يوجد فى الدولة جنباً إلى جنب،نظام قانونى ، ونظام للقوة .

فيلجأ الحاكم إلى تشكيل المحاكم الاستثنائية ، ويدفع إليها خصومه السياسيين وتكون ولاية التصديق على الأحكام فى النهاية له ، وقد يحاول فى النهاية أن يبدو أمام الشعب فى صورة الحاكم الرحيم العادل ، فيخفف من هذه الأحكام التى يصدرها قضاته .

وقد وصف أحد الكتاب هذا النظام بقوله . . هناك مجالات معينة ، لاينفذ إليها القانون إلا بدرجة ضئيلة ، مثال ذلك أنه حيث يشتبه فى شخص أنه مناهض للنظام ، فإنه ينزع بمعرفة البوليس السرى انتزاعا ، ويظل معتقلا مدة طويلة ؛ ويحاكم سراً أمام مكتب إدارى ، ثم يحكم عليه بالأشغال الشاقة — دون أن يتمتع بالحق فى الاستعانة بمحام ، وبدون إمكان الاستئناف . . وفى مقابلة هذه المجالات توجد مجالات أخرى تحكمها على وجه عام معايير قانونية محددة »[1] .

وقد لا يكفى ذلك كله الحاكم فى النهاية ، فيلجأ إلى الإطاحة بكل السلطة القضائية ، ويبقى على من يريد البقاء عليه ، ويصطنع القوانين التى تضمن له السيطرة على كل السلطة القضائية . وليس عام ١٩٦٩ ببعيد .

١٦ — أجهزة الاعلام :

ودور أجهزة الأعلام فى النظام الفردى . تنحصر فى :

---

(١) راجع د محمد عصفور — سيادة القانون ص ٨٣ — ٨٤ (سنة ١٩٦٢)

* تمجيد الحاكم، وإعطاؤه صورة أكبر من صورة البشر العادى، فتصرفاته فوق النقد، وسلوكه فوق الشبهات، وتفكيره لا يعلو عليه تفكير، وهو الخبير فى الإقتصاد وفى التعليم وفى الثقافة، وفى العسكرية وفى كل الأمور العامة ولذلك فإن الأجهزة كلها تتحرك بأمره وبناء على توجيهاته، وهو مصدر كل خير، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال أنه لا يسمح بظهور وجهات نظر أخرى غير وجهة نظر الحاكم. كما لا يسمح لأحد بأن ينتقد وجهة نظره، أو يقلل من قيمتها.

* تبرير أخطاء الحاكم. وإذا حدثت أخطاء لمسها الشعب، وهو أمر طبيعى وحتمى فى ظل النظام الفردى، أن يترتب على أخطاء الحاكم وخطاياه كوارث رهيبة يشعر بها الفرد العادى، ولا يستطيع النظام أن يخفيها، هنا يأتى دور أجهزة الإعلام فى تبرير هذه الخطايا والأخطاء، والتهوين منها، وأحيانا إظهارها بأنها نتيجة لأخطاء الأجهـــزة المسئولة التى لم تستمع إلى توجيهات الحاكم وإرشاداته، أو التى تصرفت من غير علمه، ولا بد للحاكم أن يقدم للشعب كبوش الفداء، التى تنسب الأجهزة إليها كل النقائص والأخطاء، لكى تبقى صورة الحاكم مبرأة من كل عيب. وطبعاً لا يسمح لأحد بأن يدافع عن نفسه أو يبدى وجهة نظره.

ولذلك فلا بد للحاكم أن يسيطر على أجهزة الإعلام سيطرة تامة، إما تحت الرقابة المستمرة التى لا تسمح إلا بما يريده هو، أو بتملك هذه الأجهزة باسم تنظيمه السياسى، ويحول الكتاب والمفكرين إلى موظفين يخضعون لسيطرته، ويتحكم فى لقمة عيشهم، كما يتحكم فى رقابهم إن أراد.

هذه هى أهم انعكاسات الحكم الفردى على أجهزة الحكم فى الدولة، والحاكم فى ذلك لن يعدم الواجهات المزيفة التى يتوارى خلفها، ويفرض سلطانه

تحت اسم النظام العـــام ، ومحاولة المطابقة بينه وبين فكرة سيادة القانون الذى يصطنعه على هواه ، ولا شك أن هذا كله ينطوى على أخطار كبيرة ، يتعرض لها الوطن كله ، وفى ذلك يقول واحد من فقهاء القانون الدستورى الانجليز « إن ملكا بالغ القوة ، قد يكون أخطر على حرية الشعب وسيادته من عصابة من قطاع الطرق ، بل هـــو قد يكون أكثر من قاطع طريق أكبر . . . »